النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد
لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر
كقوله تعالى وسبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم وسموذكر ذلك قلت المثال الذي ورد على خلاف
الاصل تشبيها بالحال على ان قوله ولها كتاب حال من قرية لكونها
نكرة في سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة
مخصوصة وعلم على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف وهو
فاصل الحال ان يكون بغير واو لكن مؤلف هذا الاصل اذا كانت
الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيدلها ما
ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد
فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة
من غير ان يتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال
غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها كما مر
انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتدائيا تثبت اولا حكما ثم توصل
به الحال وتجعلها من جملته لتثبت على سبيل التبع له فتفتاج الجملة الواقعة
حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي
جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير
بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى صالح للربط
انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو
اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال كونها فضلة عجمي بعد
تمام الكلام اصوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال

ان مذهب صاحب المفتاح

ايضا من كلام صاحب المفتاح

بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا
من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة
فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت
فانه لتتميم المنعوت وكونه للدلالة على ما مر فصار كالتتمة من تمامه
فالكفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم
جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد
يكون بالضمير وفي كل مقام فمقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون
خالية عن ضمير صاحبها او لا تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت
عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو لتكون مرتبطة به
غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الفرس بضم الجيم عند من اجوز
الملابسة على قلة ولما بين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين
اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز فقال
وكل جملة حالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب على الحال
وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا به مقرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدأ
او خبرا او نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان ضمير المبتدا
هو قوله يجب ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال
بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا الحكم اعني
وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل
عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الحالية
عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان يقع
تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وقع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)